الاطيان والضرائب بالقطر المصري (١)

قصيدة

وقفتُ وما لي في الخطابة موقفٌ ... ولا انا ممن تجتليهِ المنابرُ
ولكنَّ لي اذ اقرَّ بعجزهِ ... امام كرام قد نصحُ المعاذرُ
وقفتُ وقلبي ملؤهُ الحبُّ والوفا ... لابناء مصر وهو بالودِّ عامرُ
وقفتُ لأبدي في الاراضي مقالةً ... تشفُّ عن الماضي فيدرك حاضرُ
وليس لقولي في السياسة مغمزٌ ... ولا انا فيهِ للخرافات ذاكرُ
وقفتُ بحيث الفضل حطَّ رحالهُ ... وحيث محيطاتُ العلوم زواخرُ
وحيث مياهُ المعارف اشرقت ... بها من بني مصر نجومٌ زواهرُ
شبيبتها بل هي دعائمُ مجدها ... ومن بمزاياهم تشاد المفاخرُ
واني طروب اذ انوه بفخرهم ... واني ولوع ان تزيدَ البشائرُ
يهيجُ قلبي أنني بسرورها ... بستقبل دلَّت عليهِ البوادرُ
وأهدي لمن قامت بحكم رعيهم ... ادارة ذا النادي الفتا وهو عاطرُ
فقد صار روضاً للفضائل يانعاً ... شبيبةُ مصر في فناهُ ازاهرُ
وفاه لسانُ الحالِ منهُ وقولهُ ... زهوتُ فاعضائي — بلطفي — تفاخرُ
فيا ناديًا قد ظلَّ للعلم مجمعاً ... لقد حار في غاياتِ وصفك زائرُ
وكيف يُدانى كُنهُ وصفك بعد ما ... اظلَّتك من عباس حلمي مآثرُ
مليكٌ لهُ فضلٌ على العلم اذ غدت ... بهِ تضرب الامثال وهي سوائرُ
فلا زالت الانواء تسقو صنيعهُ ... فتزهو بذكرى ما يتيلُ المنابرُ
ولا برح الاقبالُ عبد سعودهِ ... وانجالهُ ما لاح في الافق زاهرُ
واني لراجٍ يا ترى الفضل عشركم ... اذا قرَّظتْ في القول مني بوادرُ

ينقسم موضوع هذا الخطاب الى ثلاثة اقسام وهي — الاول في الاطيان — والثاني في كيفية تقدير الضرائب وترتيبها على الاطيان والاسباب التي بنى عليها رفعها عنها — والثالث في كيفية جباية الضرائب

(١) القاها حضرة الفاضل الحقق جرجس بك حنين مدير الاموال المقررة في نظارة المالية المصرية لبطوها في نادي المدارس العليا

القسم الاول

ان علماء الجغرافية يقدرون مساحة اراضي القطر المصري باربعمائة الف ميل مربع . وهذا المقدار يوازي مائتين وسبعة واربعين مليوناً من الفدادين التي عبرة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع وكسور وهي جميع الاراضي الكائنة في الحدود التي تؤدي الحكومة المصرية عنها خراجاً للدولة العلية العثمانية بمقدار ٦٥٨٠٢٥ جنيهاً مصرياً او ٧٥٠٠٠٠٠ ليرة عثمانية سنوياً . اما هذه الحدود فهي في الشمال من الشرق العريش ومن الغرب حدود برقة وفي الجنوب بين الشرق هيكل ادندان ومن الغرب ناحية قرس . وذلك يشمل طبعاً مساحة الصحاري والقفار والبراري والجبال . اما الاراضي العامرة وهي المعروفة بوادي النيل فالمحصور منها الى الآن لم يزد عن ثمانية ملايين فدان موزعة على ثلاثة آلاف وستمائة واثنين وتسعين مدينة وقرية يجمعها ثمانية عشر الف واربعمائة عزبة وكفر . من ذلك مليون ونصف مليون فدان اطيان باقية على ذمة الحكومة . وثلاثمائة الف وعشرة آلاف فدان مستعملة في المنافع العمومية . والباقي الذي تدفع عنهُ الضرائب هو خمسة ملايين وثمانمائة الف فدان . ويبلغ مجموع ما يدفع عنها من الضرائب بحسب تقدير سنة ١٩٠٨ ٥٠٦٣٠٠٠ جنيه مصري على متوسط ثلاثة وتسعين قرشاً عن كل فدان

ولم يكن يبلغ مقدار ما يدفع عنهُ ضرائب في سنة ١٨٠٥ اكثر من مليونين ونصف مليون فدان . ذلك لان انتشار الاوبئة وتوالي الشراقي والانقسامات الداخلية والحروب الخارجية وتغلب الجهل واستبداد الحكام وفساد الاحكام هبطت بالبلاد الى مهاوي الخراب فمن ذلك ما يرويه بعض المؤرخين مثلاً عن اقليم الفيوم انهُ كان يحتوي ثلاثمائة وستين تربة على ثلاثة اقسام احدها يسمى الريان والثاني يسمى وردان والثالث الفيوم وقد خرب الاول بانكسار السد المعروف بحائط المنيا واندفاع ما كان وراءهُ من المياه التي اغرقت وادي الريان وخرب الثاني واكثر الثالث حتى لم يبق الاَّ ستة وثمانون بلداً . وهكذا كان الحال في اكثر البلاد الى بداية عصر المرحوم محمد علي باشا فاهتم باحياء الارض الموات وتابعهُ في ذلك خلفاؤهُ حتى بلغ مقدار الارض العامرة في المائة سنة الماضية اكثر من ثلاثة اضعاف ما كان عليهِ مقدارها على اثر جلاء الفرنساويين عن مصر . ولتمام الفائدة فأني في ما يلي على توضيح بعض الوسائط التي استعملت لذلك وهي

اولاً . انعم محمد علي بقسم من الاراضي الموات على ارباب الطبقة العالية من اصحاب

الثروة لكي يستعمروها ويستثمروها ولم يقتصر في ترغيبهم في ذلك على مجرد اعطائهم الارض مجاناً بل اضاف الى ذلك اعفاءها من كل ضريبة وسماها رزقة يلا مال وظلوا متمتعين بها ومتمتعين بايراداتها عشية باردة مدة خمس واربعين سنة الى ان تولى الاحكام المغفور له محمد سعيد باشا وحينئذ قررت الحكومة تكليف اربابها بان يؤدوا للحكومة عشر غلاتها عيناً ولكنها اي الحكومة لم تفلح في هذه الطريقة لسبب ما اعترضها من المتاعب والمشاكل ولذلك استبدلت تلك العشر بضريبة نقدية سنوية قرضتها على كل فدان بدرجات ثلاث متفاوتة وهي الضريبة التي عرفت بالعشورية وسميت الاطيان المقررة عليها عشورية تبعاً لذلك

ثانياً . لما رجع العربان من الهاجرة التي فيها كانوا أجلوا عن البلاد بخيلهم ورجلهم على اثر البطش والفتك والتنكيل الذي حاق بهم بامر المرحوم سعيد باشا في سنة ١٢٧٢ هجرية ارادت الحكومة تعويدهم على الشغل بالزراعة ليرتزقوا منها بدلاً مما كانوا يألفونه من الغزوات والسلب والنهب والعيث بالامن العام فاعطتهم اطياناً واسعة في الشرقية بنوع خاص وفي بعض جهات اخرى من براري الغربية والبحيرة والجيزة والفيوم والمنيا وغيرها

ثالثاً . في سنة ١٢٨٣ هجرية قررت الحكومة بناء على طلب مجلس شورى النواب اعطاء اراضي البراري مجاناً لمن يرغب في امتلاكها على شرط ان يتعهد باصلاحها واستثمارها وأعطيت بمقتضى هذا القرار اطيان واسعة في عدة جهات وأعفيت من الضرائب خمس عشرة سنة

رابعاً . لما انحلت في سنة ١٢٨٤ اورط الجيش التركي المصري المعروفة بارادي الباشبوزق وخافت الحكومة من ان يكون وجودهم بلا عمل سبباً للعبث بالامن اعطتهم اراضي لكي يعمروها ويعيشوا من ايرادها فاعطت عشرة افدنة للعسكري غير المتزوج وعشرين فداناً للمتزوج المجرد من الاولاد وثلاثين فداناً لمن له اولاد ويتبع ذلك ما يلزم للبناء من الطوب والعمارة وما يلزم للارض من البذار

خامساً . جاء الى مصر بعض المهندسين الفرنساويين وطلبوا الى الحكومة اعطاءهم اثنين وعشرين الف فدان من براري يستناوي في البحيرة لكي يصلحوها بالوسائط الهندسية العصرية وتصير ملكاً لهم فأجيب طلبهم الى ذلك في سنة ١٨٧٩ وهي الاراضي التي عرفت باسم شركة الكروم الاخضر

سادساً . في سنة ١٨٨٤ افرنكية قررت الحكومة اعطاء الاراضي غير المحصورة المعروفة

بخارج الزمام مجاناً لمن يرغب في احيائه واصلاحها مع اعفائها من الضرائب مدة عشر سنوات وبناء على ذلك اعطيت اراضي كثيرة جداً وفي جملتها المنطقة التي حفرت اربيا في سنة ١٨٨٦ الترعة التي سميت النوبارية نسبة الى المرحوم نوبار باشا رئيس النظار يومئذٍ صاحب ذلك المشروع

سابعاً . وفي سنة ١٨٩٤ افرنكية قررت الحكومة اعطاء اراضي البرك والمستنقعات مجاناً لمن يرغب في ردمها وتجفيفها مساعدة لحفظ الصحة العمومية

ثامناً . باعت الحكومة الآلاف المؤلفة من الاطيان البور بمديريتي الشرقية والبحيرة باثمان واطئة جداً وبعضها بالتقسيط — فضلاً عما باعتهُ لارباب المعاشات وما ابتاعتهُ من المدينين لارباب المعاشات ايضاً مما كان الكثير منهُ في عداد الارض البور الموات واصبح بفضل الاصلاحات من احسن واجود الاطيان

تاسعاً . عند مساحة فك الزمام العمومي وُجدت زيادات كثيرة في اطيان اكثر الناس فمنحتهم حق امتلاكها مجاناً ما عدا الذي كان ظهورهُ ناشئاً من الجور والتعدي على اطيان الحكومة المجاورة

عاشراً . وعند مساحة فك الزمام العمومي ايضاً وُجدت جملة اجزاء صغيرة من املاك الحكومة مختلطة املاك الافراد فمنحتهم حق امتلاكها في مقابل اداء ضرائب ثلاث سنوات عنها — وعدا ذلك اعطت من اطيانها تعويضاً عما ظهر ناقصاً من اطيان الافراد الملاصقة لاطيانها

فكل هذه الوسائط وغيرها مما لم يرد في الذاكرة الآن كانت سبباً في ايجاد نهضة غير اعتيادية عمرانية زراعية مالية زادت في ثروة البلاد وايرادات الحكومة

وقد ينتج من توزيع الثانية الملايين من الافدنة على مجموع سكان القطر المصري بحسب احصاء سنة ١٨٩٧ ان كل ١٢٢ نفساً يخصها مائة فدان ويقال ان هذه النسبة لا نظير لها في اي مملكة من ممالك اوربا . وبتوزيع مساحة الارض التي تؤدي ضريبة يخص كل مائة نفس ثمانية وخمسون فداناً على ان حقيقة عدد المالكين للارض هو ١٢٣٠٥٨١ على متوسط خمسة افدنة تقريباً لكل نفس او خمسمائة فدان لكل مائة نفس — وهذا العدد من مالكي الاطيان منهُ ٨٨ في المائة يملك كلٌّ منهم خمسة افدنة فاقل وكمية ما يملكونهُ من الاطيان يوازي ٢٤ في المائة من المجموع العمومي — و ٦ في المائة من ذلك العدد يملك كل منهم لغاية عشرة افدنة وكمية ما يملكونهُ ١٠ في المائة من مجموع الاطيان — و ٣ في المائة يملكون لغاية

عشرين فدانا وكمية ما يملكونهُ تساوي ٩ في المائة من مجموع الاطيان فهذه الدرجات الثلاث ٩٢ في المائة من عدد ارباب الاطيان وكمية ما يملكونهُ يساوي نصف مجموع الاطيان والنصف الآخر بايدي ثلاثة في المائة من عدد المالكين وفي جملتهم ستة آلاف شخص من الاوربيين والخمايات يملكون ٦٦٥٠٠٠ فدان بنسبة ١٠ في المائة من مجموع الاطيان

ومع ان الاحصاءات المذكورة حديثة العهد من سنة ١٨٩٨ فانها تدل على ان الدرجة الاخيرة اي الذين لا يملكون اكثر من خمسة افدنة لكل منهم كانوا في سنة ١٨٩٨ بنسبة ٨١ في المائة يقابلها بالوقت الحاضر ٨٨ في المائة وكانت كمية اطيانهم بنسبة ٣١ في المائة فاصبحت الآن ٢٤ في المائة وليس بعد ذلك ما يدعو للريب في ان صغار الملاك وهم السواد الاعظم تزداد ثروتهم من وقت لآخر

اما المواقع الشهيرة للاطيان فهي في الوجه القبلي — شرق النيل — غرب النيل — غرب البحر اليوسفي — الواحات الداخلة والخارجة التابعة لمديرية اسيوط — الواحات البحرية او الواحات الفرافرة التابعة لمديرية المنيا — وفي مديرية الجيزة بلاد شرق اطفيح — شرق بحر اللبيني — غرب بحر اللبيني — بلاد القليوبية — بلاد الشرق في الشرقية والدقهلية — وادي الطميلات عند التل الكبير — بلاد البحر الصغير — بحيرة طناح بالدقهلية — براري بلقاس والمنصورة — بلاد البرلس — بلاد روضة البحرين بالغربية والمنوفية — بلاد البحيرة — براري مريوط — اراضي ابو قير — اراضي سيوه — مرسى مطروح

وتنقسم الاراضي الى ثلاث مراتب زراعية — الاولى اراضي الحوشات وتعرف بالارض المسقاوي وهي اغلاها قيمة واوفرها غلة وفائدة لانها تزرع كل اصناف الزراعة في المواسم الثلاثة وهي النيلي الذي فيهِ تزرع اصناف الذرة الباري والشامي والرز الذي يعرف بالسبيني والدنيبه — (٢) الشتوي وهو الذي فيهِ يزرع القمح والفول والعشير والعدس والترمس والحلبة والفريسي والكتان والقرطم والجلبان والبسلة واللوبيا — (٣) الصيفي وهو الذي فيهِ يزرع القطن والقصب والفول السوداني والرز السلطاني والحناء والذرة الفيشلي والخضروات. وقد امتازت اراضي الوجه البحري بقابليتها لزراعة اي صنف من كل تلك الاصناف. ويشابهها في الوجه القبلي اراضي الحوشات سواء كانت القديمة او الحديثة العهد. اما المرتبة الثانية فهي اراضي الحياض العمومية في الصعيد وهذه لا تزرع في السنة الواحدة الا مرة واحدة من اصناف الحبوب الشتوية التي مرّ ذكرها. ومثلها بلا فارق ارض الجزائر المرتفعة سواء كانت في وسط نهر النيل او على ضفتيهِ وهي الارض التي تنحسر اي تنكشف عنها المياه قبل

او لغاية شهر نوفمبر على الاكثر . اما المرتبة الثالثة فهي ارض الجزر والكثبان المعروفة بطرح البحر . او الجلة . او المواطي . او الزبلاوي . واكثرها في بلاد الوجه القبلي ولا تزرع شيئاً بالكلية غير اصناف المقاثي وفي البطيخ والشمام والخيار والقثاء وبعض الخضارات

ولا يجب ان يفهم من هذا القول ان ارض الحيضان او الجزائر او المواطي لا تنبت القطن او القصب او غيرهما من الاصناف الصيفية ان زُرع شيء منها فيها . بل انها قابلة كغيرها من الارض لانماء اي صنف ولكنها لا يأتي اليها الماء الا مرة واحدة في السنة في وقت فيضان النيل فتغمر المياه ارضها وذلك يكون في الوقت الذي فيه تكون تمت زراعة اصناف الصيفي وابتدأت دورها الاول في النمو — وتحويل ارض الحيضان الى مزارع صيفية هو من الامور الممكنة مع وجود المال وضمانة وجود الماء الكافي لزرعها اصنافاً صيفية . اما الجزائر فمن المستحيل تحويلها الى مزارع صيفية الآن بني عليها سور بالبناء لحجز ماء الفيضان عنها ذلك لانها كما قلنا واقعة في وسط النهر او على ضفتيه وفيضان النيل امر لا بدَّ منهُ وفي ارتفاعه لا مفر من غمر ما في وسطه وما على جانبيه . اما الارض التي لا يصل الفيضان اليها فهي المعروفة بالارض العفر

ولغاية اوائل عصر المغفور لهُ محمد علي باشا كانت اكثر اراضي القطر المصري لا تزرع الا زراعة شتوية من اصناف الحبوب وبعض زراعة نيلية من صنف الذرة البلدي والنيلي جداً من القصب البلدي الذي كانوا يزرعونهُ ليصنعوا منهُ العسل الاسود والسكر البلدي المعروف بالكسر والخوامي . وكانوا يكثرون من زراعة الرز والنيلة البلدي التي كانت توجد عدة مصانع كبيرة لتسويتها وصناعتها في كثير من البلاد وذلك لكثرة ما كانت البلاد في حاجة اليه لان اكثر ملابس الناس على اختلاف طبقاتها لم تكن الا سوداء سواء كانت للرجال او للنساء

وفي سنة ١٨٣١ بدئ بتجربة زراعة القطن بناء على اشارة من يسمى المسيو جومل احد اصدقاء محمد علي فنجحت نجاحاً تاماً وشعر الناس بفائدتها فاكثروا من زراعة هذا الصنف وتفننوا في اتقان اساليب زراعته ودقة التأمل بالتجربة لما يحسن نموهُ في ارض ولا يحسن نموهُ في غيرها من مختلف البلاد حتى بلغ عدد اجناس ما يزرع من القطن الآن اثني عشر جنساً او اكثر منها ما يسمى بالنباتي — والاشموني — واليانوفتش وغيره — وفي عصر الخديو اسماعيل حيَّ بالقصب من الجايكه ونجحت زراعتهُ وكثرت جداً في بلاد المديد وانشأ الخديو المشار اليه عدة فابريقات في املاكه الخاصة لعصر القصب واستخراج السكر

المشهور بجودته والمسمى بالاسبرتو . وكان هو ذاته قد استدعي من بلاد الهند اثنين من اشهر صانعي النيلة الهندي وزرعها على سبيل التجربة فنجحت نجاحاً تاماً ولكنه لم يكن الزمن من تمام امانيه وصادفه على اثر ذلك ما صادفه من الاضطرابات المالية التي انتهت بافراغ مستند الخديوية من عهدته ورحيله عن البلاد الى آخر ما هو معلوم من تاريخه الاخير. ولم تزل النهضة الزراعية تنمو وثروة البلاد تزداد على نسبة نمو تلك النهضة تدريجاً حتى وصلت الى درجة تغبط نفسها عليها وتغبطها عليها بقية الامم

ابتدأ المرحوم محمد علي بتحسين وسائط الري الذي هو سر نجاح الزراعة وبأسره انشئت في سنة ١٢٢٥ ترعة الساعنة — وفي سنة ١٢٣٠ ترعة المنصورية — وفي سنة ١٢٣٨ ترعة المحمودية الشهيرة — وفي سنة ١٢٤٠ ترعة ام الريش — وفي سنة ١٢٤٢ ترعة البولاقية القبلية — وترعة الباسوسية — وترعة الوادي — وفي سنة ١٢٤٣ ترعة المسلية — وبحر مشتول — وترعة بردين — وترعة ام سلى — وفي سنة ١٢٤٤ ترعة الابعادية — وفي سنة ١٢٤٨ ترعة الصادي — وترعة الساحل — وترعة برطباط — وفي سنة ١٢٥١ ترعة قلوصنا — وفي سنة ١٢٥٢ ترعة البولاقية البحرية — وترعة اطسا — وفي سنة ١٢٥٤ ترعة كفور الصدلية — وترعة الجندية — وفي سنة ١٢٥٥ اتيم البناء العظيم في عرض النيل عند الخانكي وهو المعروف بالقناطر الخيرية — وترعة الفنت — وترعة الهادي — وفي سنة ١٢٥٧ ترعة دمارين — وترعة ابو حسيبه — وترعة سفاي — وفي سنة ١٢٥٩ ترعة نتا — وترعة ام عيلة — وفي سنة ١٢٦٣ ترعة الزاوية . ذلك كله تم في عصر محمد علي فضلاً عن اصلاح جسر الفرعونية — وجسر قشيشه — والترعة السوداجية — وتعديل جملة ترع من ري شتوي الى ري صيفي مستديم مثل ترعة الباجورية — والسرساوية — وسبطاس — وجنابية القرشية — وترعة السرانه — وترعة الخضيرات

وفي عصر المرحوم سعيد باشا انشئت الترعة السعيدية بالاقليم الشرقية — وترعة الفلنيلة

وفي عصر اسماعيل باشا انشئت الترعة الاسماعيلية في اثناء حفر برزخ السويس — والترعة الابراهيمية ينبوع سعادة الاقاليم الوسطى — وترعة سواده — والترعة الديروطية

وفي عصر المرحوم توفيق باشا انشئت وابورات الخطاطبة لتوسيع ري الجيزة — والترعة النوبارية

وفي عصر مولانا العباس حفظه الله انشئ البناء العظيم جداً في عرض النيل قبالة قصر انس الوجود بالقرب من اصوان — والقناطر التي اقيمت في عرض النيل ايضاً قبالة

اسيوط . وارتفاع خزان اصوان مائة متر وستة امتار عن سطح البحر المتوسط وكان اصل التصميم على بنائهِ ان يكون بارتفاع ١٠٠ متراً عن سطح البحر المتوسط وبلغت تكاليف الخزان والقناطر اربعة ملايين وثمانمائة الف جنيه مصري تدفع في اثناء ثلاثين سنة اقساطاً نصف سنوية آخرها في اول يناير سنة ١٩٣٣ والغرض من ذلك هو حجز المياه خلف البناء في زمن فيضان النيل للانتفاع بها في زمن الصيف . ويقدرون ما يحجز الآن من المياه هناك بالف وخمسة وستين مليوناً من الامتار المكعبة وبناء على ثبوت الفوائد العميمة من بناء هذا الخزان قررت الحكومة اعلاء بنائهِ ورفعهُ بحيث يبلغ ارتفاعهُ ١١٢ متراً عن سطح البحر المالح لتبلغ بذلك كمية المياه الممكن حجزها ورفعهُ على الاقل الى مليون من الامتار المربعة ويبقى هذا البناء اثراً خالداً لهذا العصر السعيد ولا بدع اذا عدّ في جملة عجائب الدنيا لما اشتمل عليهِ من دقة الهندسة وضخامة البناء وجمال المنظر — ويقام الآن بناء ثالث قبالة اسنا وانشئ عدد كبير من الترع والجسور والمصارف والمباني التي انشئت لتحويل ري الحياض العمومية الى ري صيفي مستديم من بداءة حدود ديروط بمديرية اسيوط لغاية رياح البحيرة آخر حدود مديرية الجيزة . هذا فضلاً عما انشئ لاحياء الكثير من الاراضي الموات مثل ترعة وهبي — وترعة واصف — بالفيوم — ومصرف خيري في البحيرة — ومصرف النحاوي — ومصرف سان الحجر في الشرقية — ومصرف صفط القطايع في الدقهلية وغير ذلك من الاعمال النفيسة النافعة التي كانت سبباً في صلاح الاراضي وعمارتها وثروة البلاد

ويحسن بنا بعد ان ذكرنا مسألة تحويل ارض الكثير من الحياض من ري شتوي الى ري صيفي مستديم بالاقاليم الوسطى — ان نأتي على توضيح ماهية تلك الحياض والذي دخل والذي لم يدخل منها في الاصلاحات الحديثة التي ذكرت

الحياض التي نشير اليها ليست هي التي كانت تعرف في ماضي الزمن باسم قبالات (مفردها قبالة) وهي الاقسام التي تقسم اليها اطيان كل بلد . بل كل حوض من الحياض المذكورة هو منطقة فسيحة من الارض اقيمت حولها جسور سميكة بحيث صيرتها في شكل حوض او في شكل طاجن فيرسل اليها الماء وقت فيضان النيل من فتحة او عدة فتحات بالبناء في الجهة العليا حتى يمتلىء الحوض وتعلو المياه على ارضهِ كلها وتمكث المياه على الارض نحو شهرين بين اخسطس واكتوبر ثم تنصرف عنها من فتحة او عدة فتحات ايضاً بالجهة السفلى اما الى الحوض الذي دونهُ او الى النيل او الى البحر اليوسفي . وتوجد في دائرة كل حوض عدة بلاد وعزب وكفور بحيث في زمن غمر الارض بالمياه يتعذر الوصول من بلد الى آخر

الأ بالمراكب . وحينما يبتدئ وجه الارض ينكشف من الماء تأخذ الناس في زرع الارض اصناف حبوب شتوية على طريقتين احداهما تسمى لوقا . والثانية تسمى حراتا . فاللوق هو ان يبذر الحب في الارض على قدر ما دل الاختبار على كفاءة الارض لانمائه من كل صنف وفي الوقت ذاته تغطى الحبوب بواسطة قلب الطين عليها قبل ان يجف وذلك بواسطة ملوقة هي عبارة عن عود من الخشب متصلة به قطعة من لوح خشب فيمسك به رجل ويدفعه الى الامام جاعلاً قطعة اللوح مكبة الى الارض فتأخذ في سيرها طبقة خفيفة من الطين وتطرحها في طريق الرجل الى الامام فيتغطى بها الحب ويصير في جوف الارض فينمو الى ان يستوي ولا يحتاج الى شيء من الماء او الخدمة بالكلية غير الحصاد عند نضج الزرع . اما الحراث فهو ان تترك الارض حتى تجف نوعاً ثم تبذر الحبوب عليها وتحرث وبعد ان ينبت النبات تعزق ثم يترك الزرع الى ان يستوي بلا خدمة ولا سقية . وبناء على ما تقدم بيانهُ فالحيضان لا تأتيها المياه الا مرة واحدة في السنة كما انها لا تزرع الا زرعة واحدة

كان يوجد ببلاد الصعيد والاقاليم الوسطى مائة وثمانية عشر حوضاً من هذه الحيضان تشتمل على مليون ونصف مليون فدان نذكر اسماء اشهرها واكبرها مقداراً وهي . حوض اصفون ووادي الجن عشرة آلاف فدان . وحوض فاو وابو سناع ثلاثة وعشرون الف فدان . وحوض هو تسعة عشر الف فدان . وحوض الشغب . وحوض المعلا . وحوض تمهود وحوض المشي كل منها ثلاثة عشر الف فدان . وحوض القصر والصياد اثنا عشر الف فدان . هذه الحيضان كلها بمديريتي قنا واسوان . وفي مديرية جرجا حوض العرابة والعسيرات ثلاثة وثلاثون الف فدان . وحوض سوهاج ثلاثون الف فدان . وحوض طما ثمانية وعشرون الف فدان . وحوض كوم بدار ٢٧٠٠٠ . وحوض السمارنة ٢٥٠٠٠ . وحوض بوديس ٢٤٠٠٠ . وحوض بني عمارة ٢٠٠٠٠ . وفي مديرية اسيوط حوض بني سميع ٤٠٠٠٠ . وحوض الزاز ٤٥٠٠٠ . وحوض بني حسين ٢١٠٠٠ . وحوض بني كلب ٣٥٠٠٠ . وحوض الغرق ٢١٠٠٠ . وحوض بني رفع ١٥٠٠٠ . وحوض الدلجاوي ٢٤٠٠٠ . فهذه الحيضان وغيرها مما لم نذكرهُ كلها باقية على ترتيبها الاصلي لا تزرع الا زرعة واحدة شتوية . اما الحيضان التي كانت موجودة من ابتداء ديروط بمديرية اسيوط لغاية رياح البحيرة ومقدارها ٤٥٦٠٠٠ فكلها تعرات الى ري صيفي ومزارع صيفية حتى لم يبق في هذه المنطقة من حيضان الشتوي الا ما هو كائن غرب البحر اليوسفي في امتداد مديريات اسيوط والمنيا وبني سويف وما هو كائن شرق النيل في امتداد

تلك المديريات الثلاثة . وقد بلغت تكاليف تحويل الحياض المذكورة الى ري صيفي مستديم مليونين وستة الف جنيه مصري نذكر منها حوض الطهنشاوي ٥٤٠٠٠ فدان — والفخاوي ١١٠٠٠ — والمنبالي ١٢٠٠٠ — والسمالوطي والبردنوفي كل منهما ١٠٠٠٠ — والجرنوسي ٦٣٠٠٠ — والسلانومي ٢٥٠٠٠ — والبرقي وبني صالح وكوم الصعايدة ٢٥٠٠٠ — والسمطات ٣٦٠٠٠ — وقنا واهناسية ٣٧٠٠٠ — وكل من بهشين والرقه ٢٦٠٠٠ — وتشيشه ٤٥٠٠٠ — والمعرقب — وطخا — ودهشور — وسقارة — وشبرامنت — ومنشاة البكاري ٧٥٠٠ — وحوض الجسر الاسود ٥١٠٠٠ — هذه كلها اصبحت مزارع صيفية تدرّ الخير والبركات على البلاد

ومما لا ريب فيه انهُ لم يتجشم احد من مصاعب العسر والفقر والشدايد بقدر ما المَّ باهالي بلاد شرق النيل وذلك لعلو منسوب ارض بلادهم عن درجة فيضان النيل المتوسطة او الاعتيادية فيقصر فيضان النيل عن ريها ولا قدرة لهم على ريها بالآلات فيبقى معظمها شراقي ولا ينالهم شيء اكثر من رفع الضريبة ويندر ارتفاع النيل بدرجة كافية لري تلك الاراضي ولذلك نهي في اكثر السنين قفراء جرداء نذكر منها منطقة زرنيخ والكلابات بمديرية قنا والدير والقصير والشيخ عباده بمديرية اسيوط — والشيخ نمى بمديرية المنيا — وبياض بمديرية بني سويف — وبلاد شرق اطفيح في مديرية الجيزة من ابتداء دير المحون عند اشمنت لغاية اثر النبي عند مصر العتيقة . فالحكومة اذ رأت نفسها قادرة على الاصلاح ابتدأت بهِ في بلاد شرق اطفيح وقررت بناء طلبات عند ناحية الكريات لانتشال الماء من النيل واطلاقها في طول هذه البلاد وعرضها لري اراضيها ريًّا صيفيًّا مستديمًا وهي مهمة لم يكن يحلم بها اهل تلك الاصقاع التي في القريب العاجل تصبح من اعمر البلاد واغناها لان قربها من عاصمة البلاد وسهولة المواصلات معها مما يساعد على سرعة تحسينها وفعلاً ظهرت تباشير النجاح هناك فالفدان الذي لم يكن يبع باكثر من احاد الجنيهات اصبح يباع بمئة جنيه ومئة وعشرين . والامل كثير في ان يستمر انتباه الحكومة لاصلاح بقية بلاد شرق النيل وزيادة تحسين احوال البلاد الواسعة غرب البحر اليوسفي ستأتي البقية